المذعورون من كورونا بصوت واحد: أنا ومن بعدي العولمة

علي قاسم
كاتب سوري مقيم في تونس

هناك من يظن أن مواجهة الكوارث تقارب بين الناس وبين المجتمعات، هذه حقيقة، عندما تطال الكارثة جزءا من التجمعات البشرية ويسلم منها جزء آخر، خاصة عندما يلحق الضرر بعدد أقل من عدد الذين لم يمسسهم سوء.

هنا سنجد أن الناجين يتعاطفون مع المنكوبين ويقدمون لهم يد العون. يحدث ذلك حتى بين الجماعات المختلفة عرقيا وثقافيا، بل قد يحدث حتى بين جماعات هي على اقتتال فيما بينها.

الأمر مختلف تماما عندما يهدد الأذى جميع أفراد التجمعات، ولا يستثني أحدا منهم، ويزداد الأمر سوءا عندما يكون مصدر التهديد وباء، عندها يقول الجميع "أنا ومن بعدي الطوفان".

أصحاب المشاعر الحساسة، الذين يتعاطفون مع النملة تدب على الأرض، بالطبع يرفضون تصديق أن الإنسان يمكن أن يتحول إلى كائن أناني لا يهتم إلا بنجاته ولو كانت على حساب الآخرين. بالتأكيد هم على صواب، هناك قلة قليلة جدا لا يقاس عليها، تحولها النوائب إلى أبطال.

عدا ذلك الأوبئة تخرج أبشع ما في دواخلنا. هذا بين الأفراد، ماذا عن الشعوب والدول، وعن العلاقات فيما بينها، وما هو مصير العولمة بعد انحسار وباء كورونا المستجد الآخذ بالانتشار؟

من المفيد، قبل تقديم إجابة حول هذا السؤال، أن نتحدث عن العولمة؛ رغم أن كلمة "عولمة" تستخدم مئات المرات في حياتنا اليومية، إلا أنها مصطلح غامض إلى حدّ ما، ينظر إليه رجل الشارع، نظرة سلبية، فالعولمة في ذهن هؤلاء، وحش يريد أن يسرق منهم قوتهم ويعرض أبناءهم للبطالة، وينهب ثرواتهم.

ولا ننسى أيضا الصراع بين أنصار الرأسمالية وأنصار الشيوعية، وهو صراع وإن وضعت خاتمته على الأرض نهاية الحرب الباردة، إلا أنه مازال قائم فكريا.

العولمة (Globalisation) ظاهرة اقتصادية، قبل أن تكون فكرية وثقافية، يعود ظهورها إلى القرن الرابع عشر، مع انتشار الشركات متعددة القوميات في مناطق أوروبا الغربيّة، ويعدُ ظهور الثورة الصناعيّة أكبر تجلٍ للظاهرة.

ولاحقاً، بدأ الأكاديميونَ بالتأريخ للعولمة في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانيّة، وظهرت عنها هيكليّة عالميّة جديدة في ظل تأثير النظامين الاشتراكي الشيوعي، والرأسمالي الليبرالي، وسيادة الحرب الباردة على مدى 40 عاما؛ انتهت مع انتصار الرأسمالية، ما أدى إلى ظهور نظام عالمي جديد تتحكم به الولايات المتحدة، ساهم ذلك في تعزيز وجود العولمة عن طريق تأسيس مؤسسات ماليّة عالمية، مثل صندوق النقد الدولي.

كيف نتحدث عن رفض العولمة الثقافية في الوقت الذي نتحدث فيه عن مخاوفنا من أن يحل الذكاء الاصطناعي مكاننا

خلال الثمانينات من القرن العشرين ظهرت تطورات متنوعة في تقنيات الحاسوب، وتكنولوجيا الاتصالات، وتطبيقات الإنترنت، ووسائط التواصل الاجتماعي، أدت إلى تعزيز العولمة ليمتد تأثيرها إلى كافة المجالات؛ وتحديداً المالية، والإعلامية والثقافية والاجتماعية.

إذن، العولمة ظاهرة مبنية على المصالح، عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد والسياسة، وهي مبينة على التأثر والتأثير عندما يتعلق الأمر بالفكر والثقافة.

أكثر ما أثار الجدل مؤخرا هو الموقف من إيطاليا في مواجهة وباء كورونا، وهي من أكثر الدول الأوروبية تأثرا بالوباء، حتى هذه اللحظة. بينما ترددت دول الاتحاد الأوروبي، ودول رأسمالية أخرى خارجه، عن تقديم يد العون للإيطاليين في محنتهم، سارعت روسيا والصين إلى تقديم العون لهم بسخاء.

هذا الموقف أثار تساؤلا عن قيمة العولمة، وسارع الناس، وهم غالبا من المناوئين لظاهرة العولمة ومن بقايا الرومانسيين الاشتراكيين، إلى تقديم استنتاج عاطفي مفاده أن كورونا ستقضي على العولمة.

الدول الغربية تعاملت مع ايطاليا في حدود وأطر قوانين العولمة، وبمفهومها المتفق عليه، أي كونها مجرد مصالح واتفاقيات. وقد سبق للاتحاد الأوروبي أن تدخّل لإنقاذ الاقتصاد الإيطالي من الإفلاس إثر أزمة 2009 المالية.

العالم اليوم مهدد بأزمة مالية قد تفوق الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد عام 2009، وهناك إلى جانب جهود الدول التي تبذل على حدة، جهود جماعية يخطط لها لإنقاذ الاقتصاد العالمي، بما في ذلك اقتصاد دول فقيرة.

حتى في بريطانيا التي اختارت الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، لا يتجاسر رئيس وزرائها بوريس جونسون، وهو عرّاب بريكست، على شق الصف وتحدي توجيهات يمليها قادة أوروبا.

اختيار بريطانيا الابتعاد عن الاتحاد الأوروبي، لا يعني أيضا أنها اختارت الابتعاد عن نظام العولمة. الحرب التجارية المشتعلة بين الولايات المتحدة والصين، لم تكن كافية للتشكيك بهذا النظام رغم قوة كلا الطرفين.

قد تتعرض البنود والاتفاقيات للتعديل والتبديل أحيانا، ولكن العولمة كنظام اقتصادي، باقية ما بقيت البشرية. لا نعلم ما هو عدد ضحايا كورونا عندما ينقشع الوباء، أو يكتشف له العلاج واللقاح، ولكن ما نعلمه هو أن الدول ستلملم جراحها وتحصي خسائرها، وتعمل على التقارب من جديد.

هذا على الصعيد الاقتصادي، أما على الصعيد الثقافي والفكري، فإن الأمر أكثر تعقيدا، إلا أنه في نهاية الأمر خارج عن سيطرة الدول والأفراد.. لماذا؟

العولمة الثقافية أكثر عرضة للانتقاد من العولمة الاقتصادية، وذلك لأن العولمة والهوية الثقافية في تنافر وتصادم مستمرّين، إذ تسعى العولمة إلى خلق وحدة ومنظومة متكاملة، في حين تدافع الهوية عن التنوع والتعدد.

وبينما تهدف العولمة إلى القضاء على الخصوصيات المختلفة، تسعى الهوية إلى الاعتراف بعالم الاختلافات وترفض الذوبان؛ العولمة تبحث عن العام والشامل، بينما الهوية هي انتقال من العام إلى الخاص، ومن الشامل إلى المحدود.

ولا غرابة أن يعتبر بعض المفكرين في العولمة بصيغتها الجديدة نوعا من الاستعمار الجديد. ويشير، جان نيفردين بيترس، في كتابه "العولمة والثقافة" إلى أن العولمة الثقافية تنحصر في دمج الإنسان والتهجين، ويعطي مثالا على ذلك، الممارسات الدينية واللغة والثقافة التي جلبها الاستعمار الإسباني للقارتين الأميركيتين.

حديثا، حذّر مفكرون من أن التنوع الثقافي في العالم يتبدل، ويتحول إلى وباء بسبب ثقافة الاستهلاك الغربية، فالهيمنة الأميركية المؤثرة على العالم، سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على التنوع الثقافي. ويشار إلى التأثير العالمي للمنتجات والشركات والثقافة الأميركية باسم الأمركة. ويتمثل هذا التأثير من خلال برامج التلفزيون والسينما الأميركية التي يتم بثها وعرضها في جميع أنحاء العالم.

شركات أميركية كبرى، مثل ماكدونالد وكوكاكولا، لعبت دورا رئيسا في انتشار الثقافة الأميركية حول العالم، وتمت صياغة عبارات مثل "استعمار الكوكا" للإشارة إلى هيمنة المنتجات الأميركية في البلدان الأخرى، التي يراها بعض النقاد خطرا على الهوية الثقافية للشعوب. هذا كله، حدث قبل الثورة الرقمية واختراع الإنترنت، وما نتج عنهما من وسائل بحث ووسائط تواصل اجتماعي، لن تستطيع الحكومات المذعورة من هيمنة الثقافة الأميركية حجبها بعد اليوم.

ما نود الإشارة إليه أن ما اعتاد البعض على تسميته بـ"الغزو الثقافي"، قبل كورونا وبعدها، لن يتبدل. سينسى الناس ما حصل بسرعة كبيرة، خاصة الشباب منهم.

إذا كانت عولمة الاقتصاد خيارا حرًا، إلى حدّ ما، فإن عولمة الثقافة لا خيار لأحد فيها. كيف نتحدث عن رفض العولمة الثقافية في الوقت الذي نتحدث فيه عن مخاوفنا من أن يحل الذكاء الاصطناعي مكاننا.

ليس أمامنا إلا القبول صاغرين بشروط العولمة، خاصة الثقافية منها، وإلى الحالمين بأن يؤدي وباء كورونا إلى وأد العولمة، نقول لهم كفوا عن الحلم، العولمة باقية، سيدافع الشباب عنها بكل قواهم، سواء عن وعي أو دون وعي منهم.

كورونا، البيان الشيوعي، والرعب

علي الصراف
كاتب عراقي

يمثل وباء كورونا إعلانا مُدوّيا بفشل أعتى أنظمة الخدمات الصحية في العالم، وأكثرها إنفاقا. ولقد تبيّن بما لا يقبل الجدل أنها مؤسسات لا تصلح إلا لخدمة أفراد. فهي بُنيت على هذا الأساس. ولقد كانت فلسفة جديرة بالاعتبار، ولكن يتضح الآن، أنها غير كافية، ولم تعد تلائم عصرا يمكن للأوبئة أن تكون تحديا متواصلا.

كأفراد، يمكن أن نحصل على رعاية مرموقة من خدمات الصحة العامة في إيطاليا أو فرنسا أو ألمانيا أو بريطانيا. وهي واحدة من أفضل قيم التضامن الاجتماعي التي نجحت الرأسمالية الحديثة في تبنيها. ولولاها ما كانت لتتوفر لها فرصة البقاء، أمام تحديات "البيان الشيوعي" الشهير.

ولكن ها نحن أمام منقلب كبير وخطير؛ كبير بسعة ضحاياه، وخطير بعمق ما يفرضه من أسئلة.

كانت الأرقام تتوالى عندما أعرب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدناهوم غيبريسوس عن دهشته بالقول إن "المئة ألف الأولى لأعداد المصابين تطلبت 67 يوما قبل أن تتضاعف، بينما جاءت المئة الثالثة في غضون أربعة أيام". ثم لم تمض ساعات يومين أو بعضهما، لنبلغ المئة ألف الرابعة. ولن يُنشر هذا المقال، قبل أن نبلغ الخامسة أو حتى السادسة.

الفشل الحقيقي تجسد في زوايا مرعبة للأرقام. ولست أعتزم استخدامها لأنها تتغير كل ساعة. ولكن النظر في معاني النسب، يمكن أن يسلط الضوء على حجم ذلك الفشل وخطورته.

الصين تبدو وكأنها قامت بعمل خارق. وإذا شئت أن تأخذ الأمور بظاهرها الحسن، فقد أعلنت عن معدل وفيات يكاد لا يتجاوز 0.4 في المئة من مجموع الإصابات. وأعلنت عن معدل شفاء خارق، يبلغ 92 في المئة من ذلك المجموع. وهو ما لم تحققه أيّ مؤسسة صحية في كل أرجاء العالم.

سوف يكون مطلوبا من الصين أن تشرح للعالم، كيف فعلت ذلك. وإلا فلن يتردد المشككون، ومنهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالقول إنهم ربما "تشافوا" من الحياة نفسها، في ظل نظام لا يقول الحقيقة.

الجميع كان يرى أن الحجر الصحي المشدد على إقليم هوبي، ومدينة ووهان بالذات، حمى 1.4 مليار إنسان في عموم الصين من الوقوع فريسة للمرض. ولكن شفاء نحو 74 ألف مصاب، من بين 82 ألفا، ما يزال لغزا. فلو كان الأمر يتعلق بعلاجات، فالعالم بأسره بحاجة لها، ويجب أن يُكشف عنها النقاب. ولو كان الأمر يتعلق بتوفر معدات، فيجب أن يقال ما هي، وكيف جاز لمثيلاتها ألا تحقق النتائج نفسها.

الفشل على الضفة الأخرى ظل طاغيا. في إيطاليا، توفي 0.9 في المئة من المصابين، وشفي 1.2 في المئة منهم، والباقي ما يزالون يصارعون الموت والمرض. وهذه نسبة خرافية بالنسبة إلى واحدة من أفضل مؤسسات الخدمات الصحية في أوروبا. الشيء نفسه تكرر في اسبانيا. إذ توفي نحو 0.7 في المئة من المصابين، وشفي نحو 0.9 في المئة منهم، وظل عشرات الآلاف ينتظرون مصائرهم. نسب الوفيات إلى أعداد المصابين كررت الفشل نفسه في فرنسا وبريطانيا. وعلى الرغم من أن أعداد الوفيات سجلت أدنى معدل في ألمانيا، دون سائر الدول الأوروبية الأخرى، فان معدلات "عدم الشفاء" ظلت هي الأعلى لتكون "الرقم" – الفضيحة الأهم.

فرديا، كان يمكن لأيّ إنسان أن يدخل المستشفى بأعقد المشكلات الصحية أو الجراحية ويخرج متعافيا في غضون أيام.

نقص التجهيزات في كل مكان، لم يأخذ في نظر الاعتبار مخاطر جائحة. هذا شيء لم يكن بوسع فلسفة الرعاية الطبية الأوروبية – الأميركية أن تراه من الأساس. ولهذا السبب توفي الآلاف بسبب النقص في أجهزة التنفس. وسجلت إيطاليا حكايات مروّعة لأطباء لم يعرفوا كيف يختارون بين من يعيش ومن يُترك ليموت.

نظام صحي كان يبدو أخلاقيا للغاية، بمعاييره الفردية، لم يعد كذلك الآن. وانهيار الأخلاقيات إنما يطرح تحديات أخلاقية على نظام خدمات ينظر إلى كل مريض على أنه "زبون".

صحيح أن دافعي الضرائب هم من يموّلون نظام الخدمات الصحية العامة، في شكل من أشكال التضامن الاجتماعي، إلا أن النظام نفسه، كان "يحاسب" كل فرد في المجتمع، ويحسب عليه. وعندما جاء "المجتمع" كله مريضا، انفرط عقد النظام. ولكن ليس لأن الكلفة عالية، بل لأنه لم يكن من "الاقتصادي" أن يوفرها من الأساس.

التنافس الراهن بين مؤسسات الاختبار والبحوث من أجل العثور على علاج لـ"كوفيد – 19، ليس تنافسا من أجل خدمة البشرية. هذه خدعة يحسُنُ ألا ينخدع بها أحد. إنه تنافس من أجل الربح؛ تنافس من أجل المال، بين أمم لا تتردد حكوماتها في توفير مئات المليارات لإقناع الضحايا بأنهم في مأمن.

شركات الدواء التي رفضت "الكلوروكين" الذي كان يُستخدم لعلاج الملاريا، فعلت ذلك، لأن هذا الدواء، بصرف النظر عن مدى فاعليته، سقطت عنه "حقوق الملكية الفكرية"، وصار بوسع أيّ شركة إنتاج دوائي أن "تطبع" منه ما تشاء بأرخص التكاليف.

لستُ أشير إلى "كلوروكين" على أنه معجزة. هذا غير مناسب أصلا ومخادع أيضا، على الأقل لأن علاجا مجربا لشيء، يتطلب تطويرا ليكون مؤهلا لعلاج شيء آخر. ولكن عندما تتصل المسألة بالمال، فإن كل مجسات الجشع الرأسمالي سوف ترتفع لتتقصى أثر الرائحة.

أنظمة الرعاية الصحية، والتي تكرست على امتداد 70 عاما، لتكون عامة ومجانية، يظهر الآن بوضوح أنها ليست عامة ولا مجانية.

وحده نظام "شيوعي" كالنظام الصحي في الصين أو كوبا يستطيع أن يتبنى المفهوم. وليس من العجيب، أن ينهض وكأنه فرقة عسكرية لنجدة المجتمع.

المسألة، من ناحية المفهوم، هي التي تحدد ملامح الفرق بين أن تخدم المجتمع كأفراد، وبين أن تخدمه كمجتمع.

140 مليارا سنويا من أموال دافعي الضرائب، يُنفقها نظام الخدمات الصحية في بريطانيا. ولكن أنظر إلى "النظام الطبقي" الذي يغمره وستعرف كم أنه نظام فاسد حتى النخاع. المرضون والممرضات فيه هم "الطبقة العاملة"، بينما الأخصائيون الذي يتقاضون أجورا بالملايين، هم أرستقراطية النظام. وعندما يعالجونك، فإنهم يُحسنون العمل، ولكن بوصفك فاتورة. ويتصارعون مع المؤسسة لتقليص عدد العمليات التي يقومون بإجرائها، لكي يكسبوا من الوقت ما يكفي للركض وراء المستشفيات الخاصة التي تقدم لهم أجورا أعلى.

فلسفة المال، هي التي تقف وراء كل أعداد الموتى الذين تتكدس جثثهم اليوم على أعتاب نظام رعاية يخادع الناس بعموميته ومجانيته الكاذبتين. ولن يمكنه أن ينقذ إلا أفرادا قلائل

فلسفة المال، هي التي تقف وراء كل أعداد الموتى الذين تتكدس جثثهم اليوم على أعتاب نظام رعاية يخادع الناس بعموميته ومجانيته الكاذبتين.

ولن يمكنه أن ينقذ إلا أفرادا قلائل، كما تكشف الإحصاءات التي لم يتفحص معناها إلا من فجعته الفاجعة.

لن تعدم أبطالا، بشرا، يفعلون المستحيل لإنقاذ الأرواح في هذه الأنظمة. ممرضات وأطباء إيطاليا قدموا شهادات حية لكفاح نبيل. ولكن حتى هذا الكفاح ظل فرديا.

نوع من "شيوعية الروح" (وليس النظام السياسي) هي وحدها التي تستطيع أن تجعل الكفاح تضحية مجردة من أجل الإنسانية نفسها.

وجيش كجيش الشعب في الصين وكوبا، هو من يمكنه أن يجسد تلك الروح. وليس جيوش الغزوات الغربية التي ما تزال تجرجر أقدامها في تقديم المساعدة.

هذه الجيوش مؤهلة لكي تدمّر وتقصف وتستخدم أسلحة فتاكة، وهي ليست مؤهلة للعب دور إنساني. هذا موضوع خارج ثقافتها أصلا.

ولن تعثر على جنرال مثل تشين واي، في أي جيش آخر في العالم. وهي عالمة أوبئة صينية شهيرة، آثرت أن تجرّب لقاحا على نفسها وهي تقود فريق بحث تبرع كل أفراده أن يجربوا اللقاح أيضا.

روح كهذه لن يعرفها الغرب، لا حكوماته ولا مستشفياته، حتى يعود ليقرأ "البيان الشيوعي" و"الثامن عشر من برومير" و"رأس المال"، فيصحو على كابوس ما فعل أكثر أنظمته "التضامنية" فشلا.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk